

حركة التجارة ورأس المال بين مصر ودول
منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية O.E.C.D.
في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢
د. أمينة عز الدين عبد الله

مقدمة :

تناهى نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في تجارة مصر الخارجية .

من المؤلف عند عرض بيانات التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في النشرات التي تصدرها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، تقسيم الدول الى مجموعات على النحو التالي : مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية O.E.C.D. ، ومجموعة الدول الأعضاء في مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة للدول الشرقية C.O.M.E.C.O.N. ومجموعة الدول النامية (١) .

ومن المعروف أنه تم انشاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (٢) بموجب اتفاقية أبرمت في باريس في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وكان الهدف من انشائها هو تحقيق الغايات الآتية : تحقيق أعلى درجة ممكنة من النمو الإقتصادي ، ورفع مستويات العمالة في الدول الأعضاء بها ، والمساهمة في زيادة مستوى النمو الإقتصادي في الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة التي تحتاز مرحلة التنمية الإقتصادية ، وأخيرا المساهمة في توسيع نطاق التجارة العالمية على أساس متعدد الأطراف Multilateral (٣) ويبلغ عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة أربع وعشرون دولة هي : استراليا - النمسا - بلجيكا - كندا - الدانمرك - فنلندا - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - اليونان - ايلندا - ايرلندا - إيطاليا - اليابان - لوكسمبرج - هولندا - نيوزيلاندا - البرتغال - إسبانيا - السويد -

(١) تقسم الدول النامية في بعض الأحيان الى مجموعتين : تضم المجموعة الاولى الدول النامية المصدرة للبتروال ، وتضم المجموعة الثانية الدول النامية الأخرى - كما قد تنقسم الدول النامية الى مجموعتين طبقا لمستويات متوسط دخل الفرد .
(2) Organisation for Economic Co-operation and Development.

سويسرا - تركيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية - النرويج (٢) والدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هي الدول الصناعية المتقدمة والتي تتبع اقتصاد السوق (٤) .

وتشير البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية منذ سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٢ الى حدوث تحول كبير في هذا التوزيع ، حيث زاد نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من تجارة مصر الخارجية منذ منتصف السبعينات . فبينما كانت واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تشكل ٤٢٪ تقريبا من اجمالى وارداتها سنة ١٩٥٩/١١٩٦٠ وحوالى ٣٥٪ من نفس الاجمالى في سنة ١٩٧٠ ، اصبحت واردات مصر من هذه الدول تمثل ٦٧٪ من اجمالى وارداتها في سنة ١٩٧٥ واخذت هذه النسبة اتجاها تصاعديا بعد ذلك .

وبالنسبة للصادرات كانت صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تمثل حوالى ٢٠٪ من اجمالى صادراتها في سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، وحوالى ١٥٪ من نفس الاجمالى في سنة ١٩٧٠ ، ثم بلغت نسبة صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى اجمالى الصادرات ٦٠٪ تقريبا في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ - في المتوسط (٥) .

وفي ضوء ما تقدم فقد برزت أهمية دراسة المعالم الأساسية لتجارة مصر مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية منذ سنة ١٩٧٥ .

يهدف هذا البحث الى دراسة حركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وعلاقتها بحركة رأس المال من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الاقتصاد المصرى في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

وينقسم البحث الى مبحثين نتناول في المبحث الأول الملامح الأساسية لحركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وندرس في المبحث الثانى تطور حركة رأس المال من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الاقتصاد المصرى .

(3) O.E.C.D. - Development Co-operation - 1976 Review.

(٤) جدير بالملاحظة أن يوغسلافيا تشترك في بعض أعمال المنظمة ولكنها عضو له وضع خاص Special Status ، كما أن يوغسلافيا عضو في مجموعة السبع والسبعين ، بالإضافة الى أنها تشارك كمراقب observer في بعض أعمال الكوميون .

(٥) وجدير بالملاحظة أن بعض هذه الدول تركيا واليونان واسبانيا والبرتغال ليست صناعية بالمعنى المعروف ولذلك يطلق عليها في بعض الاحصائيات الدولية الدول شبه الصناعية Semi Industrialization Countries وفي البعض الآخر تدرج هذه الدول تحت مجموعة دول البحر الأبيض الاكتر تندا More Advanced Mediterranean Countries .
(٦) النسب الخاصة

المبحث الأول

الملاحح الأساسية لحركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٨٢ - ١٩٧٥

نعرض في هذا المبحث الملاحح الأساسية لحركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهذه المعالم هي : نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تجارة مصر الخارجية ، ومعدل نمو الصادرات والواردات المصرية من هذه الدول ثم تطور الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبعض مؤشرات لتقييم حركة التجارة الخارجية بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فتحديد أهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث نصيبها من تجارة مصر الخارجية وأخيرا أهم مكونات التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

أولا : نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تجارة مصر الخارجية :

يمثل اجمالى التبادل التجارى (الصادرات السلعية + الواردات السلعية) بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة تتراوح بين ٥٣ و ٧٠٪ من اجمالى التبادل التجارى بين مصر وكافة دول العالم وذلك فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) كما يتضح من الجدول رقم (١) . وتشير البيانات الواردة فى هذا الجدول كذلك الى أن الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من اجمالى التبادل التجارى لمصر تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة محل البحث ، حيث زادت من ٥٣٫٦٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ٦١٪ و ٦٤ و ٦٩ فى السنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ على التوالي ، وبلغت ٪ فى سنة ١٩٧٩ ، وحوالى ٧٠٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ فى المتوسط .

وإذا نظرنا الى الأهمية النسبية لكل من الواردات والصادرات على حدة نجد أن واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تمثل نسبة تتراوح بين ٦٧٪ و ٧٦٪ من اجمالى واردات مصر وذلك فى الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا ، ويظهر من الجدول رقم (١) أن هذه النسبة تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة محل البحث فبينما بلغت هذه النسبة ٦٧٪ تقريبا فى سنة ١٩٧٥ ، أصبحت تساوى ٧٠٪ و ٧٢٪ فى سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالي ، أما فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ فقد بلغت نسبة واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى اجمالى وارداتها حوالى ٧٥٪ .

وفيها يتعلق بالصادرات فان البيانات الواردة بالجدول رقم (١) تبين أن صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تكون نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٦٣٪ تقريبا من اجمالى صادرات مصر فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ، وقد أخذت هذه النسبة اتجاها تصاعديا فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ حيث ارتفعت من ١٥٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ٦٦.٦٪ فى سنة ١٩٧٩ ثم أخذت هذه النسبة تتناقص حتى بلغت ٥٥٪ فى سنة ١٩٨٢ .

ثانيا : معدل نمو الصادرات والواردات المصرية لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

بلغ معدل النمو السنوى لواردات مصر (بالاسعار الجارية) من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى ٣١.٣٪ فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ (فى المتوسط .

هذا وتشير البيانات الخاصة بتطور الواردات المصرية من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (جدول ١) فى الفترة التى تدخل فى نطاق دراساتنا الى أنها تتزايد فى جميع سنوات هذه الفترة وان كان معدل نموها السنوى يختلف من سنة لأخرى . وبيان ذلك هو ان معدل النمو السنوى لواردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كان يساوى ٢٪ تقريبا فى سنة ١٩٧٦ ، ثم ارتفع الى ٢٨.٥ و ٤٣٪ فى سنتى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ على التوالى . وارتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ فى سنة ١٩٨١ حيث بلغ ٨٣٪ ثم انخفض الى ٣٪ فى سنة ١٩٨٢ .

أما عن معدل نمو الصادرات المصرية (بالاسعار الجارية) الى دول من الجدول رقم (١) أن حصيلة الصادرات كانت تتزايد فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ فيتضح من الجدول رقم (١) أن حصيلة الصادرات كانت تتزايد فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ ، أما فى سنتى ١٩٨١ و ١٩٨٢ فانها كانت تتناقص ، هذا وقد كان معدل النمو السنوى لحصيلة الصادرات فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ يتراوح بين حوالى ٢٠٪ و ١٦٠٪ حيث بلغ ٣٠٪ فى سنة ١٩٧٧ و ١٩٪ فى سنة ١٩٧٨ و ١٦٠٪ فى سنة ١٩٧٩ ثم ٥٦٪ فى سنة ١٩٨٠ .

ويمكن تفسير الزيادة الكبيرة فى حصيلة الصادرات المصرية الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على وجه الخصوص ، بالزيادة الكبيرة فى حصيلة صادرات مصر من البترول منذ سنة ١٩٧٩ (٧) . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى حصيلة صادرات مصر من البترول

(٧) بلغت حصيلة صادرات مصر من البترول الى كافة الدول ١٨٨٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٨ ، و ٥٣٥٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ ، و ١٣٤٧٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٠ انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

في سنة ١٩٧٩ الى ثلاثة اسباب هي : الاكتشافات البترولية ، واسترداد بترول سيناء ، ثم الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية للبترول في هذه السنة .

وفيما يتعلق بحصيلة صادرات مصر من البترول الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد زادت من ٩٦ر٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٨ الى ٣٣٦ر٦ مليون جنيه في سنة ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٢٤٩٪ (٨) .

هذا وقد كان من الأفضل استخدام الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات لتثبيت أسعارها بغرض استبعاد أثر التغير في الأسعار عند حساب معدلات نموها ، ولكن حال دون ذلك عدم توافر أرقام قياسية لأسعار الصادرات والواردات المصرية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وقد ظل هذه الظروف كان من الوارد استخدام الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات الاجمالية . ولكننا لم نعتمد على هذه الأرقام لأنه يتم تكوينها على أساس الأهمية النسبية للمجموعات السلعية المختلفة من اجمالي الصادرات والواردات ، أى طبقا لهيكل الصادرات والواردات الاجمالية (٩) . ومن المعروف أن كل من هيكل الصادرات وهيكل الواردات يختلف باختلاف التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية .

ثالثا : تطور الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

يبين الجدول رقم (١) أن التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ينتج عنه عجزا في الميزان التجارى (١٠) في الفترة التى تدخل في نطاق دراستنا .

وقد بلغ العجز في الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٩٥٢ر٧ مليون جنيه في سنة ١٩٧٥ ثم أخذ في التزايد حتى بلغ ٣٦١ر٤ مليون جنيه في سنة ١٩٨٢ .

وجدير بالملاحظة أن العجز في الميزان التجارى يأخذ اتجاها تصاعديا في الفترة التى تدخل في نطاق البحث فيما عدا سنة ١٩٧٩ حيث انخفض هذا العجز مما يرجع الى الزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات المصرية الى دول

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ - ١٩٧٩) - يوليو ١٩٨٠ .
(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الأرقام القياسية للتجارة الخارجية - تقسيم جمركى ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢ .
(١٠) نقصد بالميزان التجارى في دراستنا ميزان التجارة المنظورة (أى الصادرات السلعية - الواردات السلعية) ولم نعرض للجانب غير المنظورة من تجارة مصر الخارجية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعدم توافر بيانات تفصيلية عنه .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذه السنة للأسباب التي سبق أن ذكرنا ، كما أن معدل نمو الواردات المصرية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة ١٩٧٩ كان منخفضا بالمقارنة بالسنوات الأخرى حيث بلغ ٣٪ في هذه السنة .

هذا ويشكل العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسبة كبيرة من اجمالي العجز في الميزان التجاري المصري في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ حيث تراوحت هذه النسبة بين ٨٢٪ و ٩٦٪ في هذه الفترة (جدول رقم ١) .

رابعاً : بعض مؤشرات لتقييم حركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

نعرض هنا أربعة مؤشرات لتقييم حركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي : نسبة واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة حصيله صادرات مصر الى هذه الدول الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى الناتج المحلي الاجمالي ثم نسبة تغطية الصادرات للواردات .

يتضمن الجدول رقم (٢) هذه المؤشرات . ويتضح من هذا الجدول ان واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تساوي حوالى ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) في المتوسط ، وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٨٫٢٪ و ٢٩٫٥٪ في الفترة محل البحث .

أما عن نسبة حصيله الصادرات المصرية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت ٦٪ في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) في المتوسط ، وقد كانت هذه النسبة ثابتة تقريبا في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ حيث بلغت حوالى ٤٪ ثم ارتفعت في السنوات التالية حيث كانت تساوي ٨٫٧٪ و ١١٫٢٪ و ٨٫٥٪ و ٦٪ في المائة في السنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١/١٩٨٠ و ١٩٨١/١٩٨٢ .

وفيما يتعلق بنسبة العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد تراوحت بين ١٠٪ و ٢١٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ وبلغت ١٦٫٦٪ في هذه الفترة في المتوسط .

أما عن نسبة تغطية الصادرات للواردات والتي تشير الى مدى كفاية حصيله الصادرات الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتمويل

وارداتها من هذه الدول ، فقد كانت تساوى ٢٠٪ تقريبا في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ في المتوسط و ٤٣٪ و ٥٢٪ في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي ثم بلغت هذه النسبة ٢٧٪ في سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي .

ويرجع ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بشكل ملحوظ الى الزيادة الكبيرة التي حدثت في حصيللة الصادرات المصرية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي ترجع بصفة اساسية الى زيادة حصيللة صادرات مصر من البترول الى هذه الدول على النحو الذي ذكرناه .

خامسا : اهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث نصيبها النسبي في تجارة مصر :

تبين البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) ان هناك خمس دول من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشكل صادرات مصر لها و وارداتها منها بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ تقريبا من اجمالي صادرات مصر و وارداتها من اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، في الفترة من سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ . وهذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، إيطاليا ، والمملكة المتحدة .

وإذا نظرنا الى كل من صادرات مصر و وارداتها من هذه الدول الخمس يتضح لنا ما يلي : بالنسبة للواردات ، تشكل واردات مصر من هذه الدول الخمس نسبة تتراوح بين ٦٤٪ و ٧٢٪ من اجمالي وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

وفيما يتعلق بالصادرات ، تشكل صادرات مصر الى هذه الدول الخمس نسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ تقريبا من اجمالي صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الفترة محل البحث .

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول من حيث الأهمية النسبية لواردات مصر منها الى اجمالي واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، حيث تمثل واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تتراوح بين ٢٣٪ و ٢٨٪ من اجمالي وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ويأتى بعد ذلك كل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا فقد تتراوح نصيب واردات مصر من ألمانيا الاتحادية بين ١٦٪ و ١٢٪ من اجمالي وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما تتراوح نسبة واردات مصر من فرنسا من اجمالي وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين ١٦٪ و ٩٪ .

أما إيطاليا فقد بلغت نسبة واردات مصر منها بين ١٢٪ و ٩٪ تقريبا من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبالنسبة للمملكة المتحدة فان واردات مصر منها تمثل نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٦٪ من اجمالى واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة محل البحث .

وجدير بالملاحظة أن واردات مصر من باقى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كل على حدة تمثل نسبة تقل عن ٥٪ من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى معظم سنوات الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا .

وفىما يتعلق بتطور قيمة واردات مصر من كل دولة من الدول الخمس السابق الاشارة إليها فى الفترة محل البحث فان البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) تشير الى أنها تأخذ اتجاها تصاعديا فى هذه الفترة .

أما بالنسبة للأهمية النسبية لصادرات مصر الى الدول الخمس من اجمالى صادراتها الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فان إيطاليا تحتل المركز الأول . فصادرات مصر الى إيطاليا تكون نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٥٪ من اجمالى صادراتها الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

أما عن الدول الأخرى فنجد أن نصيب كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة من اجمالى صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية متقارب حيث يتراوح نصيب كل منها ما بين ١٤٪ و ٤٪ من اجمالى صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا .

أما باقى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فان صادرات مصر الى كل منها على حدة تقل عن ٤٪ من اجمالى صادرات مصر الى دول المنظمة .

وفىما يتعلق بتطور حصيلة صادرات مصر الى الدول الخمس فى الفترة محل البحث ، فهى تأخذ اتجاها تصاعديا فى معظم السنوات التى تدخل فى نطاق بحثنا فيها عدا سنة ١٩٨١ حيث انخفضت حصيلة صادرات مصر الى معظم هذه الدول .

وبعد تحديد أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من حيث نصيبها النسبى فى تجارة مصر مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية نعرض بايجاز تطور الميزان التجارى بين مصر وهذه الدول الخمس .

ويتضمن الجدول رقم (٣) رصيد الميزان التجارى بين مصر وكل من الدول الخمس التى تحتل الأهمية النسبية الكبرى فى التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ونذكر بأن هذه الدول هى : الولايات المتحدة الأمريكية - ألمانيا الاتحادية - فرنسا - إيطاليا - والمملكة المتحدة .

وباستعراض البيانات الواردة فى هذا الجدول يتضح ما يلى :

— ان رصيد الميزان التجارى بين مصر والدول الخمس مجتمعة سالباً مما يعنى ان واردات مصر من هذه الدول تفوق صادراتها لها . هذا ويأخذ العجز فى الميزان التجارى بين مصر وهذه الدول الخمس اتجاهها تصاعدياً فى فترة البحث فيها عدا سنة ١٩٧٩ .

— ان الميزان التجارى بين مصر وكل دولة من الدول الخمس على حدة يحقق عجزاً فى جميع السنوات التى تدخل فى نطاق البحث باستثناء الميزان التجارى مع إيطاليا الذى حقق فائضاً فى الفترة من سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٨٢ .

— ان حجم العجز فى الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يفوق حجم العجز فى الميزان التجارى بين مصر وكل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة ، بفارق كبير فى جميع السنوات التى تدخل فى نطاق بحثنا .

فنذكر على سبيل المثال ان العجز فى الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة فى سنة ١٩٧٥ بلغ ٢٩٥ مليون جنيه بينما كان العجز فى الميزان التجارى بين مصر وفرنسا يساوى ١٥٦ مليون جنيه وبين مصر وألمانيا الاتحادية يساوى ١٢١ ، أما العجز فى الميزان التجارى بين مصر وإيطاليا فكان يساوى ٦٦ مليون جنيه أما العجز فى الميزان التجارى بين مصر والمملكة المتحدة فبلغ ٦٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٥ .

أما فى سنة ١٩٨٢ فكان العجز فى الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يساوى ١١٠٥ مليون جنيه أما العجز فى الميزان التجارى بين مصر وكل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة يساوى ٥٤١ مليون جنيه و ٣٢٥ مليون جنيه و ٢٢٥ مليون جنيه على التوالى فى سنة ١٩٨٢ جدول (٣) .

سادساً : أهم مكونات التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

نقتصر هنا على تحديد أهم مكونات الواردات والصادرات من الدول الخمس التى تحتل الأهمية النسبية الكبرى من حيث حجم التبادل التجارى

مع مصر من اجمالى التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ونذكر بأن هذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية — فرنسا — ألمانيا الاتحادية — ايطاليا — المملكة المتحدة .

ونتناول فيما يلى اهم مكونات واردات مصر من هذه الدول ثم اهم مكونات صادرات مصر الى هذه الدول أيضا .

بالنسبة لواردات مصر من هذه الدول فاننا نجد أن القمح ودقيق القمح يشكلان معا حوالي ٢٠٪ من اجمالى واردات مصر من الدول الخمس السابق ذكرها وذلك فى الفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٢) . وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (٤) أن واردات مصر من القمح ودقيق القمح تساوى نسبة تتراوح بين ٢٦٪ و ١٤٪ من اجمالى واردات مصر من أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ويبين الجدول أيضا أن واردات مصر من القمح ودقيق القمح تمثل نسبة تتراوح بين ٣٥٪ و ٢٣٪ من اجمالى وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية . كما تشكل واردات مصر من القمح ودقيق القمح نسبة تتراوح بين ٤٢٪ و ٢٩٪ من اجمالى وارداتها من فرنسا .

وجدير بالملاحظة ان هذه الدول الخمس تعتبر المصدر الرئيسى الذى تحصل منه مصر على وارداتها من القمح ودقيق القمح حيث تمثل واردات مصر من القمح من هذه الدول نسبة تتراوح من ٧١٪ و ٤٥٪ من اجمالى وارداتها من القمح من كافة المصادر وذلك فى الفترة (١٩٧٥ — ١٩٧٩) كما أن واردات مصر من دقيق القمح من هذه الدول الخمس تكون نسبة تتراوح بين ٨٢٪ و ٩٨٪ من اجمالى وارداتها من كافة المصادر فى الفترة (١٩٧٥ — ١٩٧٩) (١١) .

وفىما يتعلق بأهم مكونات الصادرات المصرية الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فهى : البترول الخام — القطن الخام — غزل القطن — الأقمشة القطنية — البطاطس . اذ تشكل حصيلة صادرات مصر من هذه السلع ، نسبة تتراوح بين ٣١٪ و ٧١٪ من الحصيلة الاجمالية لصادراتها الى الدول الخمس (جدول ٥) (٢) .

ويتضح من هذا الجدول أن الأهمية النسبية لحصيلة صادرات مصر من هذه السلع من اجمالى حصيلة صادراتها الى الدول الخمس السابق ذكرها ، تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة (١٩٧٥ — ١٩٧٩) .

(١١) حسب هذه النسب من البيانات المنشورة فى :

الجهاز المركزى للتعبئة العلبه والاحصاء — المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية
١٩٥٢ — ١٩٧٩ — يوليو ١٩٨٠ .

أما عن توزيع أهم السلع التي تصدرها مصر الى الدول الخمس فانه مبين في الجدول رقم (٦) وتشير البيانات الواردة في هذا الجدول الى ان صادرات مصر من البترول الخام تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية من ٥٨٪ الى ٨٦٪ من اجمالى صادراتها الى الولايات المتحدة في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٩) . كما تشكل صادرات مصر من البترول الخام الى ايطاليا نسبة تتراوح بين ٤٩٪ و ٦٢٪ من اجمالى صادرات مصر الى ايطاليا في نفس الفترة .

أما عن صادرات مصر من القطن الخام فانها تتجه الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتكون صادرات مصر الى فرنسا نسبة تتراوح بين ٦٥٪ و ٢٢٪ من اجمالى صادراتها لفرنسا ، كما ان صادرات مصر من القطن الخام الى المانيا الاتحادية تشكل نسبة تتراوح بين ٤٥٪ و ٣٦٪ اما عن صادرات مصر من القطن الخام الى ايطاليا فانها تشكل نسبة تتراوح بين ١٧٪ و ٨٤٪ من اجمالى صادراتها الى ايطاليا ، وفيما يتعلق بصادرات مصر من القطن الخام الى المملكة المتحدة فانها تكون نسبة تتراوح بين ١٦٪ و ٣٪ من اجمالى صادرات مصر الى المملكة المتحدة .

وفيما يتعلق بصادرات مصر من غزل القطن فهى تتجه الى المانيا الاتحادية وتكون نسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ١٢٪ من اجمالى صادراتها الى المانيا الاتحادية .

أما عن صادرات مصر من الأقمشة القطنية فانها تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية وتكون نسبة تتراوح بين ١٧٪ و ٥٪ من اجمالى صادراتها الى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالنسبة لصادرات مصر من البطاطس فانها تذهب الى المملكة المتحدة وتمثل نسبة تتراوح بين ٣٩٪ و ١٢٪ من اجمالى حصيلة صادراتها الى المملكة المتحدة .

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لصادرات مصر من هذه السلع الى الدول الخمس السابق ذكرها ، من اجمالى صادرات مصر من هذه السلع الى كافة الدول ، فاننا نجد ان صادرات مصر من البترول الخام الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (وهى الدول الخمس التى سبق ان ذكرناها) تكون نسبة تتراوح بين ٧٦٪ و ٥٢٪ من اجمالى صادرات مصر من البترول الخام وذلك في سنتى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالى .

أما صادرات مصر من البطاطس الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فانها تكون نسبة تتراوح بين ٧٨٪ و ٣٢٪ من اجمالى صادرات مصر من البطاطس الى كافة الدول في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٩) .

وفيما يتعلق بصادرات مصر من القطن الخام الى أهم دول المنظمة فتكون نسبة تتراوح بين ٢١٪ و ٥٪ من اجمالى صادرات مصر من القطن الخام الى كافة الدول وذلك فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) .

وبالنسبة لصادرات مصر من الأقمشة القطنية الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فانها تساوى نسبة تتراوح بين ٢٩٪ و ٦٪ من اجمالى صادرات مصر من الأقمشة القطنية فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) .

أما عن صادرات مصر من غزل القطن الى أهم دول المنظمة فانها تكون نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٣٪ من اجمالى صادراتها من غزل القطن الى كافة الدول (١٢) .

المبحث الثانى

حركة رأس المال من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢

كشفت لنا دراسة تطور حركة التجارة بين مصر ومجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة محل البحث عن وجود عجز فى الميزان التجارى بين مصر وهذه المجموعة من الدول ، كما أن هذا العجز يأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة التى تدخل فى نطاق بحثنا ويتم تمويل العجز فى الميزان التجارى عادة عن طريق تدفق رأس المال من الخارج والذى يأخذ شكلين هما : الاستثمارات المباشرة ، والاقتراض من الخارج .

وفى ضوء ما تقدم نعرض فيما يلى تباعا : الاستثمارات المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مصر ، ثم الاقتراض من هذه الدول فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

أولا : الاستثمارات المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مصر :

بدأت رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة تتجه الى مصر للاستثمار بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . وكما

(١٢) حسب هذه النسب من البيانات الواردة فى :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٦ يوليو ١٩٨٠ .

هو معروف تعتبر المشروعات التى تنشأ فى ظل هذا القانون مشروعات مشتركة بين رأس المال المصرى ورأس المال الأجنبى (١٣) .

وباستعراض البيانات الخاصة بالمشروعات المشتركة التى أنشأت منذ سنة ١٩٧٤ حتى نهاية سنة ١٩٨١ يتضح أن رؤوس الأموال المصرية تمثل ٦٦٫٧٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات المشتركة التى بدأت الانتاج حتى سنة نهاية ١٩٨١ :

وفىما يتعلق برؤوس الأموال دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإنها تساوى حوالى ١١٫٣٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات المشتركة التى بدأت الانتاج فعلا حتى نهاية سنة ١٩٨١ (١٣) .

وقد بلغت رؤوس أموال دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المستثمرة فى مصر ١٦٥ مليون جنيه حتى نهاية سنة ١٩٨١ ، ١٥٫٨٪ منها رؤوس أموال أمريكية ، و ١٣٫٨٪ رؤوس أموال فرنسية و ١٢٪ منها رؤوس أموال المسانية و ٦٪ منها رؤوس أموال انجليزية و ٢٫٥٪ منها رؤوس أموال ايطالية .

ثانيا : الاقتراض من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

تنقسم القروض الخارجية وما يترتب عليها من ديون خارجية طبقا للمصدر الى (١٦) : قروض من مصادر خاصة وتشمل تسهيلات الموردين والاقتراض من الأسواق المالية الدولية ، وقروض رسمية official loans وتنقسم الى نوعين : القروض المتعددة الأطراف multilateral loans والقروض الثنائية bilateral loans والقروض المتعددة الأطراف هى القروض التى يمنحها البنك الدولى والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف .

أما القروض الثنائية فإنها تنقسم الى : قروض الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C. وقروض من دول التخطيط

(١٣) نص المادة ٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على « أن توظيف المال المستثمر فى مصر يتم فى صورة مشتركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات .

(13) Central Agency for Public Mobilisation and Statistics Status of the Open Door Economy up to 31.12. 1981 - February 1982. pp. 40-43.

(14) Ibid. p. 43.

(١٦) يتبع هذا التقسيم فى جداول الديون الخارجية التى تصدرها البنك الدولى انظر

على سبيل المثال :

World Bank - World Debt Tables - External Public Debt of Developing Countries and Territories - December 1981.

المركزي Centrally Planned Economies وقروض من الدول الأعضاء
في لجنة المساعدات الإنمائية Development Assistance Committee
وهي إحدى اللجان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

وبناء على ما تقدم غاننا نتناول في هذا الجزء من دراستنا تطوّر
الاقتراض من دول لجنة المساعدات الإنمائية D.A.C. وتهدف لجنة
المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى زيادة
حجم الموارد المالية التي تقدمها الدول الأعضاء فيها الى الدول النامية .
وتضم هذه اللجنة الدول الآتية : استراليا - النمسا - بلجيكا - كندا -
الدانمرك - فنلندا - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - إيطاليا - اليابان -
هولندا - نيوزيلاندة - النرويج - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة -
الولايات المتحدة الأمريكية (١٧) .

ونذكر بأن الجانب الذي يهمننا من الاقتراض من هذه الدول بصفة
خاصة ، وهو صافي الاقتراض السنوى المستخدم ، أى القروض الخارجية
المستخدمة سنويا مطروحا منها مدفوعات خدمة الدين وذلك نظرا لأننا
نركز في دراستنا على كيفية تمويل العجز السنوى في الميزان التجارى مع
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالتالي فانه من المفروض أن تتم
مقارنة صافي الاقتراض من هذه الدول سنويا بالعجز السنوى في الميزان
التجارى معها . ولكننا لم نستطيع الحصول على بيانات عن صافي اقتراض
مصر من دول لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية ، وذلك فاننا نتناول
بالدراسة تطور الديون الخارجية المستخدمة (Disbursed) قبل دول
لجنة المساعدات الإنمائية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

وتأخذ الديون الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية شكلين
الشكل الأول هو الديون الثنائية الناتجة عن القروض الثنائية التي تمنحها
حكومات دول لجنة المساعدات الإنمائية لمصر ، والشكل الثانى هو تسهيلات
الموردين Export Credits التي يمنحها المصدرون في هذه الدول الى مصر
والتي تكون مضمونة من حكومات هذه الدول .

وفى ضوء ما تقدم نتناول فيما يلى الموضوعات الآتية : تطور ديون
مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية ، ثم تطور ديون مصر
الناشئة عن تسهيلات الموردين وأخيرا نعرض بعض مؤشرات قياس عبء
الديون الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية على الاقتصاد المصرى .

١ - تطور ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية

بلغت ديون مصر الخارجية الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية
٦١.٠٦ مليون دولار فى سنة ١٩٧٥ ، ٥٣٥.٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٢

(جدول رقم ٧) . وقد بلغ معدل النمو السنوى لديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية ٨٣٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ في المتوسط ، و ٣٢٪ و ٣٨٪ و ١٨ في المائة في السنوات ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠/١٩٨١ و ١٩٨٢/١٩٨١ .

وقد ترتب على ذلك زيادة الأهمية النسبية لديون مصر الخارجية الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية من اجمالى ديون مصر الخارجية الثنائية اى ديونها الثنائية قبل كافة الدول فبينما كانت ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية تشكل ١٦٪ تقريبا من اجمالى ديونها الثنائية في سنة ١٩٧٥ أصبحت تشكل ٣٣٪ من اجمالى الديون الثنائية في سنة ١٩٧٧ وأخذت الأهمية النسبية لديون مصر قبل دول لجنة المساعدات الانمائية من اجمالى ديونها الثنائية تتزايد حتى بلغت ٦١٪ في سنة ١٩٨١/١٩٨٢ (جدول رقم ٧) .

أما عن الأهمية النسبية لديون مصر الخارجية قبل مختلف دول لجنة المساعدات الانمائية فان البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) تشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية من اجمالى ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية فديون مصر الخارجية قبل الولايات المتحدة تساوى ٥٦٫٢٪ وحوالى ٦٦٪ من اجمالى ديونها قبل دول لجنة المساعدات الانمائية في نهاية سنة ١٩٨٠ وفي نهاية سنة ١٩٨٢ على التوالي وتأتى بعدها من حيث الأهمية النسبية ألمانيا الاتحادية وتمثل ديون مصر قبلها حوالى ٢٠٪ و ١٢٪ من اجمالى ديونها الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية في سنتى ١٩٨٠ - ١٩٨٢ على التوالي .

وقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية ، ارتفاع حجم مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لهذه الدول في المستقبل ويبين الجدول رقم (٩) المدفوعات المتوقعة لخدمة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ طبقا لموقف الديون في نهاية يونيو سنة ١٩٨٢ .

ويتضح من البيانات الواردة في هذا الجدول أن مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لدول لجنة المساعدات الانمائية تساوى ٢٤٤٫٧ مليون دولار في سنة ١٩٨٣/١٩٨٢ ومن المتوقع أن تتزايد حتى تبلغ ٥١٨٫٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٠/١٩٨٩ .

ونظرا لزيادة الأهمية النسبية لديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية من اجمالى ديونها الخارجية الثنائية ، فان مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لدول لجنة المساعدات الانمائية تمثل ٣٥٪ و ٣٧٪ من اجمالى مدفوعات خدمة الدين المتوقعة والناجمة عن اجمالى الدين مصر الثنائية في سنتى ١٩٨٢ - ١٩٨٣ و ١٩٨٣ - ١٩٨٤ على التوالي

وبلغت هذه النسبة ٤٥٪ و ٦٧٪ في سنتي ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٨٥ / ١٩٨٥ على التوالي . وتأخذ هذه النسبة في التزايد لتبلغ ٧٦٪ في سنة ١٩٨٩/١٩٩٠ (جدول رقم ٩) .

هذا ويترتب على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين المتوقعة في السنوات المقبلة ، انخفاض صافي الاقتراض السنوي أى القروض الخارجية مطروحا منها مدفوعات خدمة الدين .

٢ - تطور ديون مصر الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين

بلغ حجم الديون مصر الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين ١١١٩٧ مليون دولار حتى نهاية سنة ١٩٨٠ ، ٩٨٤٢٢ مليون دولار منها عبارة عن ديون ناتجة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات الانمائية أى الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات الانمائية أى أن الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات الموردين من كافة الدول حتى نهاية سنة ١٩٨٠ - جدول رقم ١٠ وعلى هذا الأساس ، ونظرا لعدم توافر بيانات عن الدول الناشئة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات الانمائية على حدة ، في الفترة التي تدخل في نطاق بحثنا ، فاننا نعرض هنا تطور الديون الناتجة عن تسهيلات الموردين من كافة المصادر يبين الجدول رقم (١١) تطور ديون مصر الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين ، ويتضح من هذا الجدول أن هذه الديون تأخذ اتجاهها تصاعديا في الفترة محل البحث ، فقد زادت هذه الديون من ٦٥١٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ الى ٢٢٧٠٣ مليون دولار في سنة ١٩٨١/١٩٨٢ وقد بلغ معدل نموها السنوى أقصى مستوى له في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ / ١٩٨١ حيث بلغ ٦٥٪ و ٨٠٪ في هاتين السنتين على التوالي .

وقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين ، ارتفاع أهميتها النسبية من اجمالى ديون مصر الخارجية من ٨٪ في سنة ١٩٧٧ الى ١٥٪ في سنة ١٩٨١/١٩٨٢ .

وترجع خطورة زيادة الأهمية النسبية لهذه الديون من اجمالى الديون الخارجية الى صعوبة الشروط التي تمنح على أساسها مما يؤدي الى كبر حجم الأعباء الناتجة عنها والتي تتمثل في مدفوعات خدمة الدين .

٣ - مؤشرات قياس عبء ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية على الاقتصاد المصري :

نستخدم هنا مؤشرين من المؤشرات التي جرى العرف على استخدامها لقياس عبء الديون الخارجية وهما : نسبة اجمالي الديون الى كل من حصيللة الصادرات والنتائج المحلى الاجمالي (١٧) .

ويشمل الجدول رقم (١٢) نسبة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية الى كل من حصيللة صادرات مصر الى هذه الدول، والى النتائج المحلى الاجمالي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ويتضح من هذه الجدول أن ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية تمثل نسبة تتراوح بين ٢٦١٪ و ٣٣٢٪ من حصيللة صادرات مصر الى هذه الدول في الفترة محل البحث هذا وتفوق هذه النسبة ، نسبة اجمالي ديون مصر الخارجية الى اجمالي حصيللة صادراتها والتي بلغت ١٨٥٪ في سنة ١٩٧٨ و ١٣٣٪ في سنة ١٩٨٣/١٩٨٢ على التوالي (١٨) .

ويرجع ارتفاع نسبة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية الى حصيللة صادرات مصر الى هذه الدول الى أن قيمة الديون تفوق حصيللة الصادرات في جميع السنوات التي تدخل في نطاق الدراسة بقدر كبير ، كما أن معدل النمو السنوي لديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية يفوق معدل النمو السنوي لحصيللة الصادرات مصر الى هذه الدول ، فبينما كانت ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية تنمو بمعدل ٤٤٪ سنويا في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ / ١٩٨٢ في المتوسط كانت حصيللة صادرات مصر الى دول لجنة المساعدات الإنمائية تنمو بمعدل ١٧٪ في نفس الفترة في المتوسط .

وفيما يتعلق بنسبة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية الى النتائج المحلى الاجمالي ، فانها تتراوح بين ٥٠٪ و ٢٧٢٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ كما يتضح من الجدول رقم (١٢) ، وتأخذ هذه النسبة اتجاها تصاعديا في الفترة محل البحث حيث ارتفعت من ٥٠٪ في سنة ١٩٧٥ الى ٢٧٢٪ في سنة ١٩٨٠ .

(١٧) لم نستخدم أكثر المؤشرات شيوعا لقياس عبء الديون الخارجية وهو معدل خدمة الدين *debt-service ratio* الذي يساوي مدفوعات خدمة الدين / حصيللة الصادرات، نظرا لعدم وجود بيانات عن مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لدول لجنة المساعدات الإنمائية في السنوات التي تدخل في نطاق دراستنا .

(18) World Bank - Arab Republic of Egypt Current Economic Situation and Growth Prospects - October 1983 - p. 43.

خاتمة

يخلص من هذا البحث الى النتائج الآتية :

١ — ان العجز في الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢ ، يأخذ اتجاهها متزايدا ، وترتفع قيمة هذا العجز بالنسبة الى اجمالى العجز في الميزان التجارى المصرى .

٢ — ان أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من حيث النصيب النسبى في تجارة مصر الخارجية هي على التوالى : الولايات المتحدة الأمريكية — ألمانيا الاتحادية — فرنسا — إيطاليا — المملكة المتحدة .

٣ — ان تحليل مكونات التبادل التجارى بين مصر وأهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، من حيث النصيب النسبى في تجارة مصر الخارجية يوصلنا الى النتائج التالية :

— ان أهم مكونات واردات مصر من هذه الدول هي القمح ودقيق القمح وهي أهم السلع الغذائية التى تستوردها مصر .

— ان هذه الدول تعتبر المصدر الرئيسى الذى تحصل منه مصر على احتياجاتها من القمح ودقيق القمح .

— ان أهم الصادرات المصرية الى هذه الدول هي البترول الخام والقطن الخام وغزل القطن — والمنسوجات القطنية والبطاطس ومن المعروف ان حصيلة الصادرات البترولية تتعرض للتقلب نظرا لتقلب أسعاره العالمية .

٤ — في ضوء النتيجة السابقة يمكن القول ان أية محاولة تستهدف دراسة وسائل تخفيض حجم العجز في الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تتطلب اولا دراسة وسائل الحد من واردات القمح ودقيق القمح وهي مسألة ترتبط بصفة رئيسية بسياسات الانتاج المحلى ، وتتطلب ثانيا دراسة وسائل زيادة الصادرات غير البترولية وهي القطن الخام — وغزل القطن والمنسوجات القطنية والبطاطس . الى أسواق الدول الآتية : الولايات المتحدة الأمريكية — فرنسا — ألمانيا الاتحادية — المملكة المتحدة — وإيطاليا .

٥ - ان الاستثمارات المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مصر ضئيلة الحجم سواء بالمقارنة بحجم العجز في الميزان التجارى مع هذه الدول أم بحجم الديون الخارجية المستحقة على مصر قبل هذه الدول أيضا .

٦ - ان ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأخذ اتجاهها تصاعديا في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) (٢) .

٧ - انه بالنسبة لعلاقة العجز في الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالديون الخارجية لمصر قبل اهم هذه الدول ، فقد اتضح لنا من دراستنا ان العجز في الميزان التجارى بين مصر وبين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يحتل الاهمية النسبية الكبرى من اجمالى العجز في الميزان التجارى بين مصر وكافة دول العالم ، وكذلك تمثل ديون مصر الخارجية قبل اهم دول هذه المنظمة الاهمية النسبية الكبرى من اجمالى الديون الثنائية للاقتصاد المصرى خاصة منذ سنوات ١٩٧٩ .

٨ - ان عبء ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، على الاقتصاد المصرى يعد عيئا مرتفعا .

جدول (١)
تطور صادرات وواردات التجارة واليزان التجاري
بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(القيمة بالآلاف الجنيهات)

نسبته الصادرات الواردات	الميزان التجاري		إجمالي التبادل		الواردات		الصادرات		السنة
	القيمة	% (٤)	القيمة	% (٣)	القيمة	% (٢)	القيمة	% (١)	
٨٠٥	٩٦,١	٩٥٧٧٨٦-	٥٣,٦	١١٢٠١٤٥	٦٧,٣	١٠٣٦٤٦٤	١٥,٢	٨٣٦٧٧	١٩٧٥
٢٠١	٩٤,٥	٨٤٢٩٢٤-	٦٠,٨	١٢٢٨٧١٢	٧٥,٨	١٠٥٥٨١٨	٣٥,٧	٢١٧٨٩٤	١٩٧٦
٢٠٣	٨٨,٨	١٠٨٠٣٤٨-	٦٣,٩	١٢٢٣٣٢٥	٧٢,٥	١٣٥٦٨٥٤	٤١,٣	٢٧٦٥٠٦	١٩٧٧
١٧,٥	٨٢,٥	١٦١٢٩٦٠-	٦٨,٦	٢٢٧٢٩٣٨	٧٣,٨	١٩٤٣٤٤٩	٤٨,٦	٣٣٥٤٨٩	١٩٧٨
٤٢,٨	٨١,٩	١١٤٥٥٣٦-	٧٢,٥	٢٨٦١٨٦٦	٧٤,٥	٢٠٠٣٧٠١	٦٦,٦	٨٥٨١٦٥	١٩٧٩
٥٢,٥	٩٥,٤	١٢١٢٤٢٨-	٧٥,٤	٣٨٩٢٠٩٤	٧٥,٥	٢٥٥٤٦٤٦	٦٢,٩	١٣٤٨١٨	١٩٨٠
٢٧,٥	٨٦,٣	٣٣٨٨٤١٦-	٧٥,٦	٥٩٦٦٧٤٨	٧٥,٥	٤٦٧٧٥٨٢	٥٦,٩	١٢٨٩١٦٦	١٩٨١
٢٥,٥	٨٨,٦	٣٥١٤٠١٢-	٧٥,٥	٦٠٢٤٤٩٦	٧٥,٨	٤٨١٩٢٥٤	٥٥,١	١٢٠٥٢٤٢	١٩٨٢

- (١) النسبة المئوية من القيمة الإجمالي الصادرات المصرية
(٢) النسبة المئوية من قيمة إجمالى واردات مصر .
(٣) النسبة المئوية من إجمالى التبادل التجاري لمصر .
(٤) النسبة المئوية من إجمالى المعجز فى الميزان التجاري لمصر .
المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية التجارة الخارجية - أعداد مختلفة .

جدول (٢)
النسبة المئوية لكل من الصادرات والواردات وعجز الميزان
التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
الى الناتج المحلى الاجمالى
(١٩٧٥ - ١٩٨٢)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى			
	الصادرات	السورادات	الميزان التجارى	الناتج المحلى الإجمالى
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(١)
%	%	%	%	
١٩٧٥	٤٧٧٩	٨٣٠٦	١٠٣٦٠٤	٤٧٧٩
١٩٧٦	٥٧٨٧,٥	٢١٢,٨	١٠٥٥,٨	٥٧٨٧,٥
١٩٧٧	٦٤٨٣,٥	٢٧٦,٥	١٣٥٦,٨	٦٤٨٣,٥
١٩٧٨	٧٦٨٨,٥	٣٣٠,٤	١٩٤٣,٤	٧٦٨٨,٥
١٩٧٩	٩٨٤٦,٥	٨٥٨,١	٢٠٠٣,٧	٩٨٤٦,٥
١٩٨٠	١١٨٨٢,٥	١٣٤١,٨	٢٥٥٤,٢	١١٨٨٢,٥
١٩٨١/١٩٨٠	١٥٨٠٨,٣	١٢٨٩,١	٤٦٧,٥	١٥٨٠٨,٣
١٩٨٢/١٩٨١	١٩٦٣٨,٨	١٢٠٥,٢	٤٨١٩,٢	١٩٦٣٨,٨

(١) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية

المصدر : بيانات الناتج المحلى الإجمالى مأخوذة من : البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد السابع والثلاثون - العدد الأول ١٩٨٤ .
والمجلد الخامس والثلاثون - العدد الأول ١٩٨٢ .

بيانات الصادرات والواردات والميزان التجارى مأخوذة من الجدول رقم (١) .

جدول (٤)
تطور واردات مصر من القمح ودقيق القمح من أهم دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية
(١٩٧٥ - ١٩٧٩)
(بآلاف الجنيهات)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
الولايات المتحدة الأمريكية					
١٠٦٦١٣	٦٧٧٩٣	٦٥٩٣٣	٧٠٩٢١	٨٧٠٠٠	١ - قمح
٢٥٤٨٣	٣٠٥٤١	٢٠٦٢٤	١٥٦٣١	٤٩٤١	٢ - دقيق قمح
١٣٢٠٦	٩٨٣٣٤	٨٦٥٥٧	٨٦٥٥٢	٩١٩٤١	٣ - اجمالي القمح ودقيق القمح
٤٧٨٨١٥	٤٣٠٦١٢	٣٠٨٣٧٦	٢٤٤٢٤٠	٢٩٦٦١٩	٤ - اجمالي الواردات من الولايات المتحدة
٢٧٥٥	٢٣٠٠	٢٨٠٠	٣٥٤	٣١٥٠	٥ - $\% (٤) / (٣)$
فرنسا					
٢٠٤٧٨	١٠٧٥٠	-	١٢٦٤١	٤٢٧٥٧	١ - القمح
٣٩٨٥٤	٣٠٥٢٢	٢٢٧٠٠	١٤٣٦٠	٢٧٢٤٣	٢ - دقيق القمح
٦٠٣٣٢	٤١٧٧٢	٢٢٧٠٠	٢٧٠٠١	٧٠٠٠٠	٣ - اجمالي القمح ودقيق
٢٠٦٨٦٩	١٩٤٤١٧	١١٨٩٢٧	٩١٢٤٩	١٦٥٠٠٦	٤ - اجمالي الواردات من فرنسا
٢٩١	٢١٢٢	١٩٠	٢٩٥	٤٣٤	٥ - $\% (٤) / (٣)$
إيطاليا					
-	-	-	-	-	١ - القمح
١١٠٥	٢٥٠٤	٣٧٦٥	٤٠١٣	٥٨٨٤	٢ - دقيق القمح
١١٠٥	٢٥٠٤	٣٧٦٥	٤٠١٣	٥٨٨٤	٣ - اجمالي القمح ودقيق القمح
٢٢٨٠٩٩	١٩٨٥١١	١٦٨٢٢٤	١١٨٦٧٤	٩٠٩٧٤	٤ - اجمالي الواردات من إيطاليا
-	١٢٢	٢٢٢	٣٢٢	٦٢٤	٥ - $\% (٤) / (٣)$
ألمانيا الاتحادية					
-	-	-	١١٣٤	٣٥٤٣	١ - القمح
-	٠٣٩١	-	١٣٢٤	٧٨٠٧	٢ - دقيق القمح
-	٠٣٩١	-	٢٤٥٨	١١٣٥٠	٣ - اجمالي القمح ودقيق القمح
-	٢٨٩٢٩٨	٢٠١٧٨٩	١٧٢٠٧٧	١٢٨٩٥٧١	٤ - اجمالي الواردات من ألمانيا
-	١٠٠	-	١٢٤	٩٠	٥ - $\% (٤) / (٣)$
١٩٣٥٣٣	٢٠٨٤٣٤	١١٣٠٢٢	١٢٠٠٢٤	١٧٩١٨١	١ - اجمالي واردات القمح ودقيق القمح
١٢٠١٧٨٩	١٢٨٣٨	٧٩٧٣١٦	٥٢٢٢٤٠	٦٨١١٢٧	٢ - اجمالي الواردات من هذه الدول
١٦١	٢٠٥٥	١٤١	٢٣٠٠	٢٦٣	٣ - $\% (٢) / (١)$

المصدر - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاقتصاد - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية - أعداد مختطفه .
وأيضا - المؤشرات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٩- يوليو ١٩٨٠

جدول (٥)

أهم صادرات مصر الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١)

(١٩٧٥ - ١٩٧٩)

(القيمة بخلاف الجبهات)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٣٠٤٧٧٧	٧٤٠٠٨	٥١٢٤٢	١٩٧٨٠	-	١ - البترول الخام
٥٨٧٥٤	٣٥٢٠٥	٢٢٩٤٩	١٨٠٩٨	١١٦٠١	٢ - القطن الخام
١١٣٠٣	٨٥١١	٢٢٥٠	٢١٣٣	١٦٧٢	٣ - غزل القطن
١٢٠٠٢	٣٦٣٦	١٧٩٢	٢٣٧٣	٩٦٧	٤ - الأقمشة القطنية
١٤٧٦٧	٤٢٤٤	١٠٢٢٩	٩١٣٨	١٠٢٢	٥ - البطاطس
٤٠١٦٠٣	١٢٥٦٠٤	٨٨٤٣٢	٥١٥٢٢	١٥٢٦٣	إجمالي الصادرات من هذه السلع
٥٦٣٦٥٢	٢٠٤٩٤٤	١٥٢٨٥٢	١٢٦١٢٣	٤٩٦٦٣	إجمالي الصادرات إلى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادي
٧١٠٢	٦١٠٢	٥٨٠٠	٤١٠٠	٣٠٧٧	إجمالي الصادرات من هذه السلع إجمالي الصادرات إلى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(١) هذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - المملكة المتحدة - إيطاليا

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية أعداد مختلفة المشرقات الإحصائية لجمهورية مصر العربية .

المراجع السابق ذكره .

جدول (٦)
توزيع صادرات مصر الرئيسية على أهم دول منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية
(١٩٧٥ - ١٩٧٩)
(القيمة بالآلاف الجنيهات)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
أولاً : البترول الخام :					
٢٧٥١٩	٤٣٨٧٦	٤٣٨٩٥	-	-	١ - إيطاليا
٤٩,٥	٥٤,٢	٦٢,١	-	-	النسبة من إجمالي الصادرات إلى إيطاليا ^(١)
٢٩٥٨٧	٣٠١٢٤	٧٣٤٧	١٩٧٨٠	-	٢ - الولايات المتحدة الأمريكية
٦٧,٥	٨١,٣	٥٨,٠	٨٦,٠	-	٢ - النسبة من إجمالي الصادرات إلى الولايات ^(١)
ثانياً : القطن الخام :					
١٨٩٦	٨٠٤٣	١١٠٥	١٠٦٠	١٣١٩	١ - المملكة المتحدة
٣,٥	٣٥,٥	٤,٥	٤,٥	١٦,١	النسبة من إجمالي الصادرات إلى المملكة المتحدة ^(١)
١٦٥٥٠	٨٣١٥	٥٩٥٤	٥٧٤٢	٤٢٠٦	٢ - إيطاليا
٤,٦	١٠,٢	٨,٤	١١,١	١٧,١	النسبة من إجمالي الصادرات إلى إيطاليا ^(١)
٧٠١١	٨٣٠٤	٦٩٣٧	٦١٦٥	٥٤٣١	٣ - فرنسا
٢٢,١	٢٦,٥	٢٩,١	٢٩,٢	٦٥,١	النسبة من إجمالي الصادرات إلى فرنسا ^(١)
٣٢٩٧٦	١٠١٩٣	٨٢٧٤	٤٣٨٧	٦٤٥	٤ - ألمانيا الاتحادية
٤٩,٥	٣٦,١	٤٦,١	٣٨,٦	٨,٣	النسبة من إجمالي الصادرات إلى ألمانيا ^(١)
٣٢١	٣٥٠	٦٧٩	٧٤٤	-	٥ - الولايات المتحدة الأمريكية
٥,٧	٥,٩	٥,٥	٣,٢	-	النسبة من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة ^(١)
ثالثاً : غزل القطن :					
١١٣٠٣	٨٥١١	٢٢٥٠	٢١٣٣	١٦٧٢	١ - ألمانيا الاتحادية
١٦,٧	٣٠,٢	١٢,٥	١٨,٧	٢١,٣	النسبة من إجمالي الصادرات إلى ألمانيا ^(١)
رابعاً : الأقمشة القطنية :					
٧٥٧٠	١٨٩١	٦٨٩	١٢٤٩	١٣٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٧,١	٥,١	٥,٤	٥,٤	١٦,٤	النسبة من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة ^(١)
خامساً : البطاطس :					
١٤٧٦٧	٤٢٤٤	١٠٢٢٩	٩١٣٨	١٠٢٣	المملكة المتحدة
٢٣,٤	١٦,٥	٣٧,٥	٣٩,٥	١٢,٥	النسبة من إجمالي الصادرات إلى المملكة المتحدة ^(١)

(١) البيانات الخاصة بإجمالي صادرات كل دولة على حدة موجودة في الجدول رقم (٣)

المصدر : الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية - أعداد مختلفة .

وأيضاً - المؤشرات الإحصائية لجمهورية مصر العربية

المرجع السابق ذكره .

جدول (٧)

ديون مصر الخارجية (المستخدمة) قبل دول
لجنة المساعدات الإنمائية
(١٩٨٢ - ١٩٧٠)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	إجمالي (١) ديون مصر الخارجية	ديون (٢) مصر الخارجية قبل	دول لجنة المساعدات الإنمائية (١)	٪ (٢)
١٩٧٠	١٢٥٠,٧	٤٥٢,٧		٣٦,١
١٩٧٥	٣٨٠٧,٠	٦١٠,٩		١٦,٠
١٩٧٧	٥٢٤٩,٦	١٦٢٧,٣		٣٣,٠
١٩٧٨	٦١٧٦,١	٢٤٩٧,٤		٤٠,٤
١٩٧٩	٦٩١٩,٩	٣٢٩٠,٧		٤٧,٥
١٩٨١/١٩٨٠	٧٩٥٤,٤	٤٥٤٠,٦		٥٧,٠
١٩٨٢/١٩٨١	٨٧٧٦,٩	٥٣٥٠,٢		٦١,٠

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt - Current Economic Situation and Growth Prospects - October 1983.

جدول (٨)

ديون مصر الخارجية قبل بعض دول لجنة
المساعدات الإنمائية
(١٩٨٢ - ١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار)

١٩٨٢	١٩٨٠	الدولة
٤,٥	٦,٦	بلجيكا
٥٩,٨	٣,٠	كندا
٤١,١	٤٩,٣	السادامرك
٣,١	٠,٨	فنلندا
١٦٣,٩	١٤٤,٩	فرنسا
٦٦٤,٥	٩٢٨,٥	المانيا الاتحادية
٤٦,٥	٤٨,٩	ايطاليا
٥٩٩,٩	٤٣٤,٨	اليابان
٣٥,٥	٢٣,٨	هولندا
١١٢,٦	٧٨,٨	النرويج
٤,٩	١,١	سويسرا
-	٣٢,٧	المملكة المتحدة
٣٥٢٠,٩	٢٥٥٢,٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٤٥٤٠,٦	٥٣٥٠,٢	إجمالي دول لجنة المساعدات الإنمائية

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt Recent Economic Development and External Requirements - December 1980.
and World Bank - Arab Republic of Egypt Current Economic Situation... op cit.

جدول (٩)

مدفوعات خدمة الدين المتوقعة في الفترة (٨٢/٨٣—٨٩/٩٠)
والناتجة عن ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات
الائتمانية طبقا للموقف في نهاية يونية ١٩٨٢

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	(١)	(٢)	%(١)/(٢)
	مدفوعات خدمة الدين الناتجة عن إجمالي الديون الثنائية	مدفوعات خدمة الدين الناتجة عن الديون قبل دول لجنة المساعدات الائتمانية	
١٩٨٣/١٩٨٢	٧٠٣,٦	٢٤٤,٧	٣٥,٠
١٩٨٤/١٩٨٣	٧٨١,١	٢٨٩,٠	٣٧,٠
١٩٨٥/١٩٨٤	٨٤٥,٠	٣٧٩,٣	٤٥,٠
١٩٨٦/١٩٨٥	٦٩٠,٠	٤٦٥,٤	٦٧,٤
١٩٨٧/١٩٨٦	٦٩٣,٧	٤٨٤,٣	٧٠,٠
١٩٨٨/١٩٨٧	٧٠٥,٣	٥٠٦,٣	٧٢,٠
١٩٨٩/١٩٨٨	٧٠١,٥	٥١٤,٠	٧٣,٢
١٩٩٠/١٩٨٩	٦٧٩,٩	٥١٨,٢	٧٦,٢

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt Current Economic Situation... op cit.

جدول (١٠)

الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين من بعض دول

لجنة المساعدات الإنمائية

(١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار)

الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين	الدولة
٢٨١,٦	استراليا
٨,٥	النمسا
١٧,٧	بلجيكا
٤,١	كندا
٧٣,٥	الدانمرك
١,٦	فلندا
١٨٧,٤	فرنسا
١٥٢,٤	ألمانيا الاتحادية
١٧,٤	إيطاليا
٤٣,٩	اليابان
٩,٧	هولندا
٣٧,٠	السويد
٧٧,٢	سويسرا
٤٧,٠	المملكة المتحدة
٢٥,٢	الولايات المتحدة الأمريكية
	إجمالي الديون الناتجة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات
٩٨٤,٢	
	إجمالي الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين من كافة المصادر
١١١٩,٧	

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt Recent Economic Development... op. cit.

جدول (١١)

الديون الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين

(١٩٨٢ - ١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار)

	(٢)	(١)	السنة
%(٢)/(١)	إجمالي الديون الخارجية المستخدمة	الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين	
١٩	١٦٤٤,١	٣١١,٢	١٩٧٠
١٣	٤٨٢٨,٤	٦٥١,٨	١٩٧٥
٨	٨٠٩٢,٤	٦٢٧,٣	١٩٧٧
٧	٩٩١٩,٨	٦٦١,٧	١٩٧٨
١٠	١١٤١٠,٩	١٠٩٣,٤	١٩٧٩
١٤	١٣٦٥٣,١	١٩٤٥,٦	١٩٨١/١٩٨٠
١٥	١٤٩٥٥,٨	٢٢٧٠,٣	١٩٨٢/١٩٨١

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt - Current Economic Situation... op cit.

جدول (١٢)
بعض مؤشرات قياس عبء ديون مصر الخارجية
قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية على الاقتصاد المصرى
(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :	(١)	
		التاج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :
السنة	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :	(٢)	
		التاج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :
السنة	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :	(٣)	
		التاج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية :
١٩٧٥	١١٩٤٧,٥	١٨٨,٢	٦١٠,٦
١٩٧٧	١,٦٢٠,٧٥	٥٧١,٥	١,٦٢٧,٢
١٩٧٨	١,٩٢٢,٥٠	٧٥٥,٧	٢,٤٩٧,٤
١٩٧٩	١,٣٧٨,٤٤	١١٢٦,٨	٣,٢٩٠,٧
١٩٨٠	١,٦٦٣,٤٨	١,٧٣٧,٤	٤,٤٤٥,٦

المصدر :

- (١) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنهيات المصرية : مأخوذة من البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول ١٩٨٢ والعدد الأول ١٩٨٤ .
ولده استخدام سعر صرف جنيه = ٢,٥ دولار وهو السعر المعلن من البنك المركزي المصري منذ سنة ١٩٧٣ وسعر الصرف الجنيه = ١,٤ دولار وهو السعر المعلن من البنك المركزي سنة ١٩٧٩ ، وذلك للحصول على قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالدولار .
- (٢) حصيلة الصادرات بالجنهيات المصرية مأخوذة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية - إعداد مختلطة وتم استخدام أسعار الصرف السابق للإشارة لها للحصول على قيمة الصادرات بالدولار .
- (٣) هذه البيانات مأخوذة من الجدول رقم (٧) .

المراجع

- ١ — البنك الاهلى المصرى — النشرة الاقتصادية — المجلد الخامس والثلاثون — العدد الاول ١٩٨٢ .
- ٢ — النشرة الاقتصادية — المجلد السابع والثلاثون — العدد الاول ١٩٨٤ .
- ٣ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — النشرة الشهرية للتجارة الخارجية — اعداد مختلفة .
- ٤ — النشرة الاحصائية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٧٩ — يوليو ١٩٨٠ .
- ٥ — الأرقام القياسية للتجارة الخارجية تقسيم جمركى ١٩٨١ — يناير ١٩٨٣ .
- ٦ — رمزى زكى — الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية — المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين — نوفمبر ١٩٨٤ .
- 7 — Central Agency for Publi Mobilisation and Statistics - Status of the Open Door Policy in the Arab Republic of Egypt up to 31 - 12 - 1981 February 1982.
- 8 — O.E.C.D. - Development Co-operation - 1976 - Review - November 1976.
- 9 — O.C.D.E. - Cooperation Pour le Development Examen 1983 November 1983.
- 10 — L'Observateur de l'O.C.D.E. - Mai 1984.
- 11 — World Bank - Arab Republic of Egypt — Recent Economic Development and External Capital Requirements — December 1980.
- 12 — World Bank — Arab Republic of Egypt — Current Economic Situation and Growth Prospects — October 1983.
- 13 — World Bank — World Debt. Tables — External Public Debt of Developing Countries — Desember 1981.